A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/52/255
22 July 1997
ARABIC
ORIGINAL: CHINESE

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
البند ٥٤ من جدول الأعمال*

تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٧ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٧، وجهت نيكاراغوا ومعها عدد صغير جدا من البلدان رسالة إليكم طلبوا فيها إدراج بند في جدول أعمال الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة لما أسموه "الحاجة الى استعراض قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) نظرا للتغيُّر الأساسي في الحالة الدولية وتعايش حكومتين عبر مضيق تايوان". وبناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أعلن موقفنا في هذا الشأن على النحو التالي:

١ - إن الرسالة ومرفقيها الواردة في الوثيقة A/52/143 تشوه الحقائق في محاولة وقحة لاستغلال منظمة الأمم المتحدة الجليلة في تنفيذ مؤامرات تستهدف تقسيم دولة ذات سيادة وإيجاد "دولتين صينيتين"، "واحدة هي الصين، وأخرى هي تايوان" أو "بلد واحد، وحكومتين". ولا يعد ذلك اعتداء خطيرا على سيادة الصين وتدخل جسيم في شؤونها الداخلية فحسب، بل هو أيضا إهانة عن عمد لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ولقرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦)، الأمر الذي يدفع حكومة الصين وشعبها الى الإعراب عن بالغ سخطهما وإدانتهما الشديدة لهذا الموقف. وحكومة الصين وشعبها يعارضان بحزم أية أنشطة غير قانونية من هذا القبيل تتعارض مع روح الميثاق من جانب أي بلد أو شخص أيًّا كانت الذرائع، ويحثان بقوة نيكاراغوا ومعها عدد صغير جدا من البلدان الأخرى الى تصحيح هذه التصرفات الخاطئة على الفور.

٢ - وكما هو معروف للجميع، ظلت تايوان جزءا لا يتجزأ من الصين منذ أقدم العصور. وأكد من جديد إعلان القاهرة لعام ١٩٤٣ وإعلان بوتسدام لعام ١٩٤٥ سيادة الصين على تايوان. وحتى الآن، أقام ١٥٩ بلدا علاقات دبلوماسية مع الصين. وتعترف هذه البلدان جميعا بأنه لا توجد إلا صين واحدة في العالم، وان حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة التي تمثل الصين بأسرها وبأن تايوان

* A/52/150.

جزء من الصين. وعلى الرغم من بقاء جانبي مضيق تايوان في حالة انفصال مؤقت منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٩، لم يتغير مطلقا مركز تايوان كجزء من إقليم جمهورية الصين الشعبية، ولم تتنازل حكومة جمهورية الصين الشعبية أبدا عن ولايتها على تايوان. ولا يمكن لأي تغيير في الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتايوان أن يغير من الحقيقة القائلة بأن تايوان جزء من الإقليم الصيني غير قابل للتصرف، وأن تايوان ولاية تابعة للصين، وأن السلطات في تايوان هي سلطات محلية تابعة للصين. ولذلك فإن تايوان ليس لديها أية أهلية مهما كانت للانضمام الى أي شكل من أشكال الأمم المتحدة أيا كان، أو الى أية منظمات حكومية دولية تابعة لمنظومة الأمم المتحدة ممثلة فيها دول ذات سيادة.

٣ - وفي عام ١٩٧١، اعتمدت الجمعية العامة في دورتها السادسة والعشرين بأغلبية ساحقة القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦) المهم تاريخيا. وفي هذا القرار، "اعترفت" الجمعية العامة بوضوح وبصورة قاطعة "بأن ممثلي حكومة جمهورية الصين الشعبية هم وحدهم الممثلون الشرعيون للصين لدى الأمم المتحدة، وبأن جمهورية الصين الشعبية هي أحد أعضاء مجلس الأمن الدائمين" وقررت أن تعيد لجمهورية الصين الشعبية جميع حقوقها في الأمم المتحدة، وأن تطرد ممثلي تايوان من "المكان الذي يشغلونه بصورة غير مشروعة في الأمم المتحدة، وفي جميع المنظمات المتصلة بها". ومن هنا، فإن إعادة الحقوق المشروعة لجمهورية الصين الشعبية وطرد سلطات تايوان من الأمم المتحدة هما جانبان لا يتجزآن لقضية واحدة. وبدون طرد سلطات تايوان من الأمم المتحدة، كان من المستحيل حل مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة على النحو الملائم. وأكدت الجمعية في القرار من جديد مبدأ "وجود صين واحدة"، وبالتالي فإنها حلت مرة واحدة وللأبد وبطريقة عادلة قضية تمثيل الصين في الأمم المتحدة. ولم يحبط ذلك القرار فحسب المؤامرة التي قادها عدد صغير جدا من البلدان لإيجاد "دولتين صينيتين" أو صين واحدة وتايوان واحدة في الأمم المتحدة في ذلك الحين، بل استبعد أيضا للأبد إمكانية أن تحقق مثل هذه المؤامرة مقاصدها الشريرة. ولا ريب في أن هذا القرار، الذي يعبر عن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك عن رغبة أغلبية ساحقة من البلدان في الأمم المتحدة، إنما هو انتصار للعدل.

غير أن نيكاراغوا وعدد صغير جدا من البلدان الأخرى الأعضاء، في تحرك ضد التيار التاريخي السائد وبدعوة من سلطات تايوان، قد قطعت شوطا بعيدا في تحدي القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦) وحاولت تضليل الجمعية العامة لكي تنظر في مسألة ما يسمى "بتمثيل" تايوان. بل إن نيكاراغوا، هذا العام، ومعها عدد صغير جدا من البلدان الأخرى، اقترحت دون وازع من ضمير استعراض القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦). والهدف الرئيسي لهذا الاقتراح هو إلغاء مبدأ وجود "صين واحدة وتجريد القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦) من جوهره، لإيجاد "دولتين صينيتين" أحدهما "الصين" والأخرى "تايوان"، و "بلد واحد" وحكومتين، وذلك من خلال ألاعيب جديدة. ويعد هذا في مجمله استهزاء واستهانة بمنظمة جليلة كالأمم المتحدة. أما مكتب الدورات المتعاقبة للجمعية العامة، منذ الدورة الثامنة والأربعين، فقد قدم ردا عادلا على هذه المسألة، وهو عدم إدراج مسألة ما يسمى "بتمثيل" تايوان في جدول أعمال الجمعية العامة. وقد عكس ذلك تماما تصميم الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الدفاع عن مبادئ الميثاق، وإرادتهم القوية في صون جدية قرار

الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) وسلامته. أما الاقتراح الجديد الذي وزعته نيكاراغوا هذا العام ومعها عدد صغير جدا من البلدان، فإنه من المؤكد سيلقى نهاية ليست أفضل من السنوات السابقة.

٤ - وليس هناك في العالم من هو أكثر من حكومة الصين وشعبها اهتماما بمصالح ومستقبل ٢١,٥ مليون نسمة من مواطني تايوان. وقد اقترح السيد دينغ إكسيا وبنغ في وقت مبكر منذ عقد مضى، سياسة "إعادة التوحيد بالوسائل السلمية، وقيام بلد واحد، ونظامين" من أجل تسوية مسألة تايوان. وفي أول تموز/يوليه ١٩٩٧، تحقق في هونغ كونغ مفهوم بلد واحد ونظامين. ويعد خطوة هامة نحو إنجاز القضية الكبرى للصين في إعادة التوحيد الوطني التي تحظى بترحيب حار من جانب الشعب الصيني بأسره بما في ذلك ٢١,٥ من ملايين مواطني تايوان، ويلقى تقديرا وتأييدا من جميع البلدان في العالم. وسيتم في ماكاو، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، تنفيـــذ مفهوم "بلد واحد، ونظامين". ولسوف تثبت الحقائق أن مفهوم "بلد واحد، ذو نظامين" ليس وسيلة جيدة فحسب في تسوية مسألتي هونغ كونغ وماكاو، بل أنه من المؤكد سيكتب له النجاح في تايوان. ومما لا ريب فيه، أن تحقيق مفهوم "بلد واحد ذو نظامين" في تايوان في نهاية المطاف يتماشي مع الآمال المشتركة وتحقيق المصلحة الأساسية لشعب الصين بأسره، بما في ذلك ٢١,٥ من ملايين المواطنين في تايوان، ويسهم أيضا في تحقيق السلم والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والعالم ككل.

ومن أجل إنهاء حالة الانفصال بين جانبي مضيق تايوان، وتحقيق إعادة التوحيد الوطني، ألقى الرئيس الصيني جيانغ زيمين في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، خطابا هاما استنادا الى سياسة إعادة التوحيد بالوسائل السلمية والى بلد واحد ذو نظامين، طرح فيه اقتراحا من ثمان نقاط بشأن تنمية العلاقات عبر المضيق، والمضي قدما في عملية إعادة توحيد الوطن الأم بالوسائل السلمية. ولم يأخذ الاقتراح في الاعتبار مصالح الشعب الصيني في الأجل الطويل فحسب، بل استوعب أيضا المصالح الأساسية لمواطني تايوان وحمايتها، وبالتالي حظي بتأييد قوي من كل الشعب الصيني، بما في ذلك مواطني تايوان، وبترحيب واسع من المجتمع الدولي. وسوف تتمسك حكومة الصين بهذا الاقتراح وتلك السياسة لزمن طويل قادم بغية تعزيز تنمية العلاقات بين جانبي مضيق تايوان ولتهيئة ظروف أكثر مواتاة لتحقيق إعادة التوحيد بالوسائل السلمية. ومع ذلك، فإن علينا أن نشير مع الأسف الى أن السلطات في تايوان، بدلا من إبداء استجابة تنم عن حسن النية، مازالت تقوم بأنشطة انفصالية في العالم ترمي الى إيجاد "دولتين صينيتين"، و "صين واحدة" و "تايوان واحدة". ونحن نأمل في أن تعود السلطات في تايوان، لصالح الأمة الصينية الأوسع نطاقا، الى الموقف المتمثل في وجود صين واحدة، وأن تكف عن جميع الأنشطة التي ترمي الى تقسيم الوطن الأم، وأن تتخذ تدابير ملموسة لتحسين العلاقات عبر مضيق تايوان.

إن إعادة التوحيد الوطني هو الضمان الأساسي لصالح مواطني تايوان. ومع تحقيق إعادة التوحيد الوطني بالوسائل السلمية، يستطيع مواطنو تايوان مع غيرهم من الشعب الصيني من جميع الفئات الإثنية، التمتع، عن صدق وبالكامل بالكرامة والمكانة التي حققها وطنهم الأم العظيم في العالم.

٥ - وتولي الصين أهمة كبيرة للعلاقات مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهي على استعداد للقيام بهمة بتنمية علاقات التعاون الودية مع جميع البلدان على أساس مبادئ التعايش السلمي الخمسة. ونحن من جانبنا لم نفعل مطلقا شيئا يضر نيكاراغوا والبلدان الأخرى. غير أن ما فعلوه يمس على نحو خطير المصالح الأساسية للصين. ونحن نأمل في أن يتوقف هؤلاء عن المساس بسيادة الصين وسلامته الإقليمية وبميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبيل تحقيق مصالح ذاتية تافهة. ويمثل ذلك الرغبة المشتركة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تؤمن بالعدل. وإذا ما استمرت نيكاراغوا وعدد قليل جدا من البلدان الأخرى في أن تعزل نفسها، وتقف ضد إرادة الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، فإنها ستدفع ثمن ذلك في نهاية المطاف. واننا مقتنعون بأن حكومة الصين وشعبها يحظيان بفهم وتأييد المجتمع الدولي، وحكومات وشعوب الدول الأعضاء عموما، لقضيتهما العادلة في الحفاظ على سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية.

ويشرفني أن أطلب تعميم هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٥٤ من جدول الأعمال المؤقت.

(التوقيع) كين هواسون
السفير فوق العادة والمفوض
والممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية
لدى الأمم المتحدة

- - - - -